عرض مع «الميثاق» قضية الساعة وخلفيات الحدث.. ويؤكد:

...سير معاً لتجاوز النصف الآخر

سلطان البركاني - يعرض لـ«الميثاق» آخر مستجدات الشأن السياسي، والتوافق الحزبي، والحوار الوطني ويجيب - استباقاً - على جميع الاسئلة والاستفسارات التي أثيرت أو يمكن أن تنشأ حول قضية الساعة (التوافق الحزبي، والتمديد لمجلس النواب، والإصلاحات المقبلة على النظامين السياسي والانتخابي) والخلفيات التي مهدت للتوافق وأسست للاتفاق.

قضايا استثنائية .. ملحة .. في حوار استثنائي .. وأكثر من ملح.. هذه تفاصيله:

...ورية..وهو أحرص منا على الوطن ومصالحه

عندما كانت الخلافات تنتهي باتفاقات الأحزاب الممثلة في الحكومة سواءً في الائتلاف الثنائي أو الثلاثي.. نحن لا نعتقد أن النظام السياسي والانتخابي قميص يمكن أن نستورده أو نفصّله في الداخل على مقاسات معينة.. ومالم نراع حق كل القوى السياسية في الساحة فسنكون مخطئين في حواراتنا.. ولا أعتقد أن هناك نوعاً من الاقصاء إنما التعبير عن قناعاتهم أو رفضهم، فنحن لانستطيع ان نمنع ذلك او نعتب عليهم فمن حقهم ان يقولوا مايريدون.. لكن نقول لهم تريثوا ولاتستعجلوا ففي اللحظة التي ترون أنكم ستكونون خارج هذه الحوارات والنقاشات فمن حقكم أن تعبروا عما تريدون.. أما القول بأن ماجرى مخالفة دستورية فربما ان الاخوة رفعوا هذه الشعارات على اعتبار أن ما جرى مرهون بزمن وليس أمراً ثابتاً أو دائماً وتم التوافق حوله باللجوء الى نص دستوري موجود.. لا أعتقد ان المادة (٦٥) ستطبق اليوم بحذافيرها لأنه ليس هناك ظروف قاهرة وإنما ظروف استثنائية تعاملنا معها، وفضّل فخامة الاخ رئيس الجمهورية وهو الحريص دوماً على ان يقطع الشك باليقين ويزيل هذا التصعيد الذي لم يقف عند حد العمل السياسي بل تجاوزه.. واقتضت الضرورة استثناساً بفقه الضرورة في عملية التعديلات وليس في حالة الضرورة بذاتها، فمن مصلحة البلد الدخول الى الانتخابات متفقين ومن مصلحة البلد ان يجرى تطوير على النظام السياسي والانتخابي لأنه لايوجد أي حزب في هذا البلد يدعي ان النظام السياسي لا يحتاج إلى تطوير.. وربما لكل حزب أو قوى سياسية رؤى أبعد من الآخر.. مشكلتنا أننا لانقف على مستوى واحد فالبعض يحلق على مستوى منخفض والآخر على مستوى أعلى.. فنريد ان نلتقي في منتصف الطريق لنفكر سوياً في مستقبل أبنائنا وتطوير العملية السياسية والانتقال الى الحكم المحلي الكامل وإجراء اصلاحات وحق المواطنين في المشاركة لأن الديمقراطية لاتقف عند انتخاب مجلس نواب او انتخاب رئيس جمهورية وانما انتخابات يجب ان تتسع قاعدتها لتنتقل إلى الأدنى وإلى الحكم المحلي بشكل كامل وخلق تنافس بين كل منطقة واخرى لتقديم البدائل الأفضل للمواطنين لتنتقل الى اللامركزية المالية والادارية..

فرصة لن تتكرر

■ هل هذا الاتفاق سيمثل هدنة بين المؤتمر والمشترك وسيعكس حسن النوايا للعمل معاً على الاصلاحات المتفق عليها أم ان المشترك سيظل يعمل بتلك الوسائل التعبوية والتضليلية خلال المرحلة القادمة؟

– أولاً لا أعتقد ان الحاكم والمعارضة سيكونان في حالة هدنة في يوم من الأيام.. لكن هل هذه معارضة مسئولة أم غير مسئولة.. علينا أن نفرق بين المعارضة المسئولة وغير المسئولة.. فالمسئولة هي التي تمثل الوجه الآخر للنظام وتوضح الحقائق لأية ثغرات للنظام، بحيث يعمل على اصلاحها.. لكن ماجرى في الفترة الماضية هو نوع من المناكفات والغوغائية والضجيج غير المبرر.. أما في موضوع الحوارات فلدي قناعة ان الكل يدركون انها فرصة لن تتكرر في عملية الحوارات ولا أعتقد ان مجلس النواب سيكون جاهزاً في كل الأوقات بأن يمدد لمجلس النواب أو يضيف مدداً جديدة او يجعل العملية السياسية والديمقراطية والانتخابات رهناً لاتفاق حزبي، متى ما اختلفوا أجلت ومتى اتفقوا أقيمت.. هذه فرصة اعتقد أنها لن تتكرر وعلينا مع الاخوة في المشترك ان نعمل سوياً خلال الفترة المحددة لانجاز المهام، ثم ان المواطن في الشارع إذا ما لاحظ أننا وخلال فترة السنتين لم نصل الى نتائج سيكون له موقف آخر لأن الأمر سيكون واضحاً وصريحاً بأن المتحاورين قد أعطوا فرصاً أكثر مما يجب وسيتضح للناس من يريد الوصول الى اتفاقات ايجابية ويغلب مصلحة الوطن على كل اعتبار.. وأنا اليوم مقتنع ان الكل كان يحمل نوايا جيدة وروحاً طيبة في الحوارات وأعتقد انها ستستمر لأن الكل يدرك ان فرصة السنتين ستكون هي الاختبار وستكشف للناس في الداخل والخارج حقيقة هذه الاحزاب المتحاورة وسيتحملون بعدها مسئولية كبيرة جداً وربما تعصف بهذه الاحزاب سواء أكان المشترك او المؤتمر إذا ما تعنت أو حاول أحدهما المماطلة بالوقت أو تضييع العملية الديمقراطية لأن الانتخابات حق للناخبين وليست للاحزاب، ونحن اليوم انتزعنا جزءاً من حقوق الناخبين التي هي الانتخابات والفترة الزمنية لمجلس النواب.. دعوني نتفاءل ولا نتشاءم، وأتمنى على وسائل الاعلام الابتعاد عن مجاراة بعض الوسائل الاعلامية التابعة للمشترك او التي تدور في فلكها والتي تدّعي البطولات وصنع منجزات في الهواء.. طالما نحن نتحاور سينتج بعدها عن الحوار موقف معلن عن المؤتمر أو المشترك في حالة ما إذا كان الطرف الآخر هو المتعنت، وربما يكون أثناء الحوارات هناك حضور اعلامي أو حضور عن بُعد لاصدقائنا في المنظمات الدولية يراقبون من هو الجاد.. ويقفون على كل الخطوات.. لماذا تعثرت هذه الخطوة ولماذا لم تنجز؟ ومن المتسبب في ذلك؟.. لأننا لانريد ان نظل داخل

المهمة الآن هي تجاوز الماضي والجلوس إلى طاولة الحوار للبحث في ماهية الاصلاحات المطلوبة

تجاوزنا الخلافات الغوغائية.. والنوايا صالحة لدى أطراف الحوار لإنجاز ما اتفق عليه خلال عامين

لا يوجد نظام انتخابي نموذجي .. والوثيقة أتاحت لكافة القوى الحزبية والمنظمات المدنية المشاركة في الإصلاح السياسي والانتخابي

الغرف المغلقة باستمرار ونعود بعد انتهاء المدة بعدم الاتفاق وكل طرف يلقي بالمسئولية على الآخر.. فأعتقد ان العملية الشفافة في الحوارات المعلنة والواضحة هي التي ستدعم كل الأطراف بأنه سيحاسب على أخطائه أو تصرفاته في نهاية الفترة..؟!

– بطرح «المشترك» قضية صعدة او ماتسمى بالقضية الجنوبية كجزء من أولوياتهم.. كيف سيتعامل المؤتمر معهم خاصة ان هناك عناصر في الخارج تؤجج مثل هذه القضايا.. وتعمل على افشال هذا الاتفاق..؟

– علينا أولاً ان ندرك ان القضايا التي طرحت لم تكن موضوع صعدة او مايجري في بعض المحافظات الجنوبية.. نحن نتحاور سياسياً.. ونتمنى ان يكون لأحزاب اللقاء المشترك دوماً دور وعامل مساعد للحكومة على تجاوز بعض الاشكاليات القائمة هنا او هناك بغض النظر عن التسميات.. علينا أولاً في المؤتمر ان نقتنع قناعة كاملة بأننا مسئولون عن صعدة وعن المحافظات الجنوبية بحكم ان الشعب قد منحنا الثقة وأن المؤتمر الشعبي هو الذي يحكم وليس من حقه ان يرمي المسئولية على المعارضة بأن تصلح هذه الأوضاع هنا أو هناك، إذا كان هناك خطأ في صعدة أو في المحافظات الجنوبية فبالتالي هناك اخطاء علينا ان نصلحها.. أما الحديث بأن اللقاء المشترك يناضل من أجل صعدة او المحافظات الجنوبية فهو حديث عاطفي ولدغدغة عواطف الناس ليس إلا.. فالمشترك هو مجموعة أحزاب متنافرة فيما بينها البين في الاصل، وهي تسعى الى قضايا سياسية بالدرجة الاولى، وإذا كان الاخوة في احزاب اللقاء المشترك يعتقدون انهم خلال هذين العامين سينهون قضية صعدة وبعض المشكلات القائمة في بعض المحافظات الجنوبية سنكون شاكرين لهم على ذلك لأن أي إخفاقات أو أخطاء لاتحسب بالزمن ولا أحد يستطيع ان يقول إننا سنتمترس.. وكانت تلك القضيتان أكثر القضايا التي طرحتها احزاب اللقاء المشترك وتساؤلاتهم كيف سنجري انتخابات نيابية وهناك مشاكل في صعدة وفي بعض المحافظات الجنوبية، وربما سمعوا من اصدقائنا الدوليين أن القضايا السياسية يجب ان تبعد عن القضايا الانتخابية، ولا أعتقد ان قضية سياسية تنتهي اليوم او بعد سنوات، تكون سبباً لأي طرف بأن يحتج بهذه القضايا لتقديم أو تأجيل الانتخابات.. وأعتقد أننا لن نرى أو نسمع على طاولة البحث مثل هذه الاطروحات وإنما نسمع ان هناك اشكاليات في كل مناطق الجمهورية وعلينا أن نعمل من خلال اصلاحات دستورية وهي التي تحكم وهي المرجعية لأن خلافات أية منطقة أو بلد لاتحسم باتفاقات بين احزاب وإنما بمرجعية دستورية وقانونية ومؤسسات وهيئات تقوم بواجباتها على الوجه الأكمل وتتحمل مسئولياتها بالدرجة الأولى.

الهم الاقتصادي أين؟

■ هل الهم الاقتصادي والتنموي يأتي من ضمن أولويات واهتمامات المؤتمر والمشترك في هذا الاتفاق..؟

– أولاً في الاتفاق قد تم تحديد النقاط التي هي محل نقاش وتمثلت في مسائل تطوير النظام السياسي والانتخابي.. وكنا نتمنى لو ان الجانب الاقتصادي او هذا الهم هو الهم الأول للحزب الحاكم والمعارضة في هذا البلد بدلاً من البحث عن قضايا تهم الاحزاب وحدها ولا أعتقد ان هناك وصفة جاهزة لدى احزاب اللقاء المشترك حول القضية الاقتصادية نستطيع ان نعتمد عليها في المؤتمر الشعبي العام، ونقول هذا هو البديل الناجع.. هم يتحدثون كمعارضة بأن هناك اختلالات اقتصادية وهذا الطرح هو خطاب عاطفي ومنذ زمن تحدثنا او طلبنا من الاخوة في المشترك ان يقدموا البرنامج على الدعاية الانتخابية ويفرّقوا بين الاثنين..

هناك أزمة مالية متتالية ويفترض على النظام والحكومة التي منحت الثقة من الناخبين ان يراجعوا سياساتهم من وقت لآخر وما أحوجنا في هذه المرحلة ان نراجع القضية الاقتصادية بشكل عام لأن المستقبل في ظل الأزمة المالية والاقتصادية الحالية لا أعتقد انه سيكون في متناول اليد للمعالجة وإنما سيستمر وسينعكس بظلاله على كل بلد في العالم ومن يعتقد ان هذه الأزمات في امريكا أو أوروبا او دول معينة فهو خاطئ لأن ذلك سينال الاغنياء والفقراء وكل الدول.. وهنا تقع المسئولية على المؤتمر الشعبي العام كحزب أغلبية حاكم، وعلى الحكومة ان تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية والاستفادة مما اثبتته التجارب والنهوض بالعملية الاقتصادية لأنها هي الأصل في أي تطور لأي بلد لأن القضايا السياسية لاتقدم لقمة عيش لأحد، وإنما هي أشبه بطواحين الهواء في العمل السياسي.

أجندة «المؤتمر»

■ ما أجندة المؤتمر الشعبي للمرحلة القادمة؟

– نحن الآن نعد للدورة الثانية للمؤتمر العام السابع ونعد مشروعاً لتعديل النظام الداخلي.. كما أن الأمانة العامة واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ستقف خلال الأيام القادمة أمام مراجعة لمختلف القضايا وستضع لها اجندة جديدة للتعامل معها، وانجاز الكثير من المهام التي لم تنجز خلال الفترة الماضية على المستوى التنظيمي وعلى المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي، وستكون الحكومة شريكاً فاعلاً في هذا الجانب وكذا الاجهزة الأمنية لوضع التصورات اللازمة لكل جهة أو طرف فيما يعنيه.. والمؤتمر في تقديري وهي محل قناعة واتّفق عليها في اجتماعات اللجنة العامة الأخيرة التي صادقت على الاتفاق مع أحزاب اللقاء المشترك حددت حوالى خمس قضايا على المؤتمر ان يعمل على انجازها خلال فترة السنتين بالدرجة الأولى وان يتجاوز بعض الاختلالات القائمة لأن ذلك أمر ليس ضمن اتفاقات احزاب وانما مسئولية اخلاقية وسياسية على المؤتمر، ولا أستطيع اليوم ان أحدد ماهي القضايا بالتحديد وانما خلال الأيام القادمة ستكون جاهزة ايضاً، وهناك فرق ستكلف بإعداد مثل هذه المقترحات والتصورات والحلول وستعرض على الهيئة القيادية الرئيسية اللجنة العامة لاقرارها برئاسة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية –رئيس المؤتمر الشعبي العام، وستكون كل الهيئات ممثلة في هذا الاجتماع وستبدأ الخطوات الجادة والفعلية بأن علينا ان نعمل بالاتجاه السياسي عبر النقاش والتحاور مع الاخوة في اللقاء المشترك وكافة القوى السياسية في البلد وعلينا ان نعمل في الاتجاه الآخر ونتحمل مسئولياتنا ونعترف باخطائنا بشجاعة ونعمل على تصحيحها.. ولا أعتقد ان المؤتمر الشعبي العام سيظل مشغولاً ومرهوناً بالحوارات مع اللقاء المشترك فقط بقضية الاصلاحات السياسية والنظام الانتخابي بل سيعمل المؤتمر على مختلف الأصعدة..

اتفاق دستوري

■ هناك من يطرح ان الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك قد حل محل تطبيق القانون والدستور.. ما توضيحكم؟

– أولاً ربما قد تناولت هذا في السابق، وما جرى أو ماتم الاتفاق عليه بأن نعود الى المؤسسات وان لانغلب الاتفاقات الحزبية على احكام الدستور والمؤسسات وتم اللجوء الى مجلس النواب باعتباره من يملك صلاحية تعديل المادة (٦٥) بأن يتم الأمر بإجراء دستوري باعطاء فترة سنتين ليست مدة اضافية او ستكون ثابتة لمجلس النواب ولكنها مدة مؤقتة لهذه الفترة وتتعلق بإتاحة الفرصة للاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بإجراء المناقشات حول القضايا المتفق عليها ولو ان المؤتمر والمشترك قد ارادا ان يجعلا المجتمع أسمى من الدستور والمؤسسات وقد وقعا على الاتفاق دون الرجوع الى المؤسسات، ولكن لا المؤتمر يقبل على نفسه ان يلغي دور المؤسسات وأحكام الدستور ولا يقبل المشترك لنفسه ذلك ولا اعتقد أن هناك شيئاً بعد العودة الى المؤسسة الدستورية لإجراء التعديل على المادة (٦٥) بحكم أننا الى اليوم لم نتفق على عمل حكم انتقالي او اضافة فقرة على المادة (٦٥) تحقق الغرض دون أن تمس بمدة مجلس النواب او تجعل هذا النص ثابتاً أو قابلاً للتغيير والتبديل بين وقت وآخر.. فالرد على هذه المقولة بأن الاحزاب التي وقعت ذهبت الى مجلس النواب ولم تصدر فتوى من تلقاء نفسها ولم توقع اتفاقات حزبية تلغي دور المؤسسات وانما رجعت الى مجلس النواب في اللحظة التي يقول مجلس النواب لا لهذا الاتفاق.. فأعتقد ان تلك الاحزاب التي وقعت هذا الاتفاق ستحترم هذا الرأي وليس بمقدورها ان تتجاوزه من تلقاء نفسها أو تلجأ للاتفاقات السياسية، وكما قلت-سلفاً- نسميه «فقه الضرورة» ومبدأ ضرورة وليس مبدأ دستورياً او قانونياً وليس هناك من هو أحرص من المؤتمر على تطبيق احكام الدستور وعلى اجراء الانتخابات في موعدها.. فقد كان الأكثر تمسكاً بذلك.. ولكن هناك ظروفاً فرضت ان يقدم المؤتمر الشعبي تنازلات وان يقبل بالتأجيل إذا كان لمصلحة الوطن وسينجز القضايا التي كانت محل قناعة من الجميع ففي ذلك خير وليس فيه تعدٍ على الدستور أو القانون أو على حق المواطنين..

وعلى اولئك الذين يرفعون تلك الشعارات ان يقتربوا من الحقيقة قليلاً وسيجدون ان ما أقدم عليه المؤتمر والمشترك لم يكن بغرض ذاتي وان المؤتمر لم يصل اليه بغرض الالتفاف على الدستور أو على ارادة الناخبين او بغرض الوصول الى أهداف كان يبتغيها المؤتمر فلديه أغلبية برلمانية وكان بإمكانه ان يعدل الدستور بالصيغة التي يراها، لكنه كان حريصاً أن أي تعديل يجب ان يكون محل توافق ولو بنسبة ٥٠٪ بدلاً من الاختلاف عليها لأن النظام السياسي والنظام الدستوري والنظام الديمقراطي ملك لكل اليمنيين.. ثم ان المؤتمر وخلال ست سنوات كان قادراً على ان يصل الى ماير يد دون حاجة الى ان يشرك أحد لكنه كان حريصاً ومنذ اللحظات الاولى عندما أعلن امين عام المؤتمر مبادرة المؤتمر بدعوة كافة الاحزاب الى الجلوس على طاولة الحوار ووضع أجندة هذه الحوارات ممثلة بوثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار في مارس ٢٠٠٧م وحينها تمترس الاخوة في المشترك بأن الحوار يجب ان يتم بين الاحزاب الممثلة في مجلس النواب وفي وقت لاحق يذهب الى الحوار مع الآخرين.. فهذه قضايا رئيسية ومبدئية.. قضية الاصلاحات الدستورية ونظام الغرفتين ونظام الحكم المحلي كانت ضمن اهداف المؤتمر قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية وبعدها وحتى هذه اللحظة وسيظل مسئولاً عن تطوير العملية السياسية وتجربة الانتقال للحكم المحلي واصلاح الأوضاع في البلد ولايجيز ان يأتي مقترح من هذا الحزب او ذاك فطالما اننا امتلك جزءاً من الحقيقة والطرف الآخر يمتلك الجزء الآخر منها فسأحترمه وأقدره، المهم ان نجلس على طاولة الحوار من أجل الوطن لامن أجل قضايا حزبية، فكيف سنحقق مكاسب للمؤتمر او المشترك أو ان نتبادل هذه لي وتلك لك ولن تُقبل لدى اليمنيين المسلحين بكبرياء وادراك ومتابعة ويميزون الغث من السمين ولن تنطلي عليهم مسألة الصفقات كما يحاول البعض ان يصورها وكان عليهم ان يدركوا ان المؤتمر الشعبي العام يحكم اليوم بأغلبية وطالما يملك الأغلبية ورئيس الجمهورية هو رئيس الحزب فهو ليس بحاجة الى صفقات ولكنه يلتزم مصلحة الوطن ويدعو في برنامجه الانتخابي الى اصلاحات دستورية واصلاحات في مختلف المجالات وذلك ما شملته مبادرات الاخ الرئيس المختلفة.

رسالة للمؤتمريين

■ ما الرسالة التي تودون ان تنقلوها الى اعضاء وانصار المؤتمر الشعبي العام؟

– من الاهمية بمكان ان يتجاوز اعضاء المؤتمر وانصاره وكل احبائه من الشعب اليمني وايضاً كل اعضاء احزاب اللقاء المشترك الخلافات وينسوا الماضي لأن ذكرى الماضي مؤسفة واليمة وان يكونوا ابناء اليوم.

وأقول لكل المؤتمريين ان المؤتمر عندما يقدم تنازلاً انما يؤثر مصلحة الوطن عليه كحزب وعلى قياداته وافراده.. وليس هناك انتقاص للمؤتمر بما تم الاتفاق عليه مع احزاب المشترك وليس هناك ركوع او خنوع لأحد والخطوة لم تكن مفروضة علينا ولكن فخامة الاخ علي عبدالله صالح هو رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام وهو يدرك اكثر منا وهو احرص منا على الوطن كله ونحن اقدمنا على هذه الخطوة لنعطي الفرصة الاخيرة لاحزاب اللقاء المشترك حتى لايبقى هناك أي عتب خارجياً او داخلياً ولا يبقى للمشترك أية حجة بعد ان اعطى كل الفرص ومنها الفرصة الاخيرة.. اذا استطعنا ان نصل الى انجاز المهام التي حققتها الوثيقة فهي غاية كان المؤتمر اول الداعين اليها قبل المشترك ولا اعتقد ان قضية من القضايا التي طرحت لم تكن في أجندة المؤتمر ولا في برامجه ولا ضمن قناعات قياداته.. وكما أشرت في السابق قضية النظام المفترض ونظام الدائرة ونظام القائمة والنظام النسبي كان مطروحاً من المؤتمر منذ العام ٢٠٠٢م وهو اليوم سيدرسه دراسة جيدة، ونحن للبحث فيه ليس على الاطلاق هل مناسب او غير مناسب لان الحديث فيه تطوير النظام الانتخابي فاذا ما وصل الى قناعة الى انه لايتفق وخصوصية اليمن وأوضاعها الجغرافية فلا اعتقد اننا سنأخذ به واذا اخذنا به سنأخذ به جزئياً.. ولكن كل شيئاً قابل للبحث والنقاش وليس هناك شيء متفق عليه فلا النظام النسبي هو اليوم محل اتفاق ولا نظام الدائرة هو محل اتفاق، والموضوع في جملته هو تطوير النظام الديمقراطي بشكل كامل وفي اللحظة التي يرى فيها المتحاورون ومعهم مختلف القوى التي ستشارك أن هذا النظام لاينفع اليمن فلا اعتقد انه سيكون محل قبول او محل اتفاق، ثم ان الاصلاحات السياسية أمر في غاية الأهمية ولا اعتقد انها مسالة ترف وانما هي ضرورة ملحة.. واتمنى من كل اعضاء المؤتمر الشعبي العام ان يعملوا من أجل المستقبل الذي يحمل الخير الكثير لنا وللأجيال القادمة.

خمس قضايا رئيسية أمام المؤتمر وحكومته.. والمشترك لا يملك وصفة جاهزة يمكن الاعتماد عليها في الشأن الاقتصادي

لا نريد أن نتحاور في غرف مغلقة.. ومصداقية الأحزاب ستكون على المحك خلال الفترة المقبلة

الحديث عن «اللامركزية السياسية» ضرب من الخيال.. والنظام المحلي - واسع الصلاحيات - هو الأساس في عملية التطوير السياسي والانتخابي

النهوض بالوضع الاقتصادي مسؤولية تتحملها حكومة المؤتمر.. والقضية السياسية لاتقدم «لقمة عيش» للمواطن